مع قول ابن عرفة وفي شرط عدم الولاية في الممالك خلاف سمع
اشهب تجوز شهادة المولى عليه وهو عدل قال ثم ابن رشد وروى
محمد بن عبد الحكم مثله في الموازية وهو قياس المعلوم من قول
ابن القاسم من نفوذ الولاية على اليتيم البالغ في جواز افعاله ورد
ما لا بن على مشهور المذهب المعلوم من قول مالك واصحابه
من ان المولى عليه لا تنفذ احكامه افعاله وان كان رشيدا في ماله
ان لا تجوز شهادته وان كان مثله لو طلب ماله اخذه ونفذ
نص اشهب في المجموعة وفي التوضيح عن ابن عبد السلام ان
الثاني هو ظاهر كتاب الشهادات من المدونة وقد ظهر ان
الخلاف في شهادة سببي على الخلاف في اعتبار المآل او الولاية
وقد تقدم في ان الذي به العمل قديما وحديثا هو قول ابن القاسم
باعتبار المآل فانظر هل يجري ذلك هنا اهـ وفي شرح التحفة
لابن الناظم ما يفيد ذلك اهـ فعبارة الكتاب على قول ابن
القاسم وعبارة المختصر على قول مالك والله اعلم ثبت شهادة
عدلين عدم فسقه اي الحر المكلف الرشيد خرج مجهول الحال هـ
ومعلوم الفسق لان الغالب في الانسان النقص واعتفر كذبة
واحدة لا يتريث عليها ضرر عظيم في مدة طويلة كالسنة
لعسر التحرز منها قال ابن رشد ومقتضى ما في التوضيح والشامل
وتت ان الكذبة الواحدة من الكبائر لكنها اعتفرت لتعذر
الاحتراز منها اذ لو كانت من الصغائر لم يحتج لتعليل اغتفارها
بقولهم لتعسر الاحتراز منها لان الصغيرة غير صغيرة الخسة
لا تقدح ولو تعمدها اختيارا ومقتضى كلام غيرهم انها صغيرة
وظاهر كلام المصنف ان الكذبة الواحدة لا تقدح في الولاية وليس
تريث عليها عظم مفسدة وهو خلاف مقتضى قول ابن عرفة
في تقريب العدالة ونادر الكذب في غير عظيم مفسدة غير

مندرج

مندرج في قليل الصغائر اهـ واغتفر معصية صغيرة غير دالة
على خسة لنفس من تكبها حال كونه ايدمنها اي لم يداوم
الصغيرة مرتكبها وصغيرة غير الخسة كالنظرة لاجنبية فالكبيرة
لا تغتفر لصغيرة الخسة كتطفيف حبة وسرقة لقمة وكصغيرة
غير الخسة التي ادمنها فكل واحدة منها تمنع العدالة وكلعب
الشطرنج بكسر اوله وفتحه من لحن العامة كما نبه عليه ابن
هشام اللخمي وحكى ابن جني ان الصواب كسره ليكون على بناء
جردحل وانه يقال بالسين المهملة وبالسين المهملة لانه مشتق
من المشاطرة او من الشطير لان ما يخص كل واحد يجعله شطرين
والمذهب ان لعبه حرام ولكن لا يسقط العدالة الا مع المداومة
عليه وفسر احمد بن نصر الاداومة بان يلعب في السنة اكثر من مرة
كما في الطرر وبعض الاشياخ بمرة في السنة وقد صحح العراقي
انه مكروه قال المازري وقد علل الادهري التفريق بين الادمان
وعدمه بان الانسان لا يسلم من يسير لهو وقد قالوا بعض الادباء
اجد طبعك المكدود بالجد راحة ٭ يجم وعلله بشيء من المزح ٭
ولكن اذا اعطيته المزح فليكن مقدار ما يعطى الطعام من الملح اهـ ابن
رشد لا خلاف بين مالك واصحابه بان الادمان على اللعب بها
جرحة وقد قيل الادمان ان يلعب بها في السنة اكثر من مرة واحدة
اهـ واطلق في كتاب السرقة من المدونة رد الشهادة به وبالنرد
وقيد الشطرنج في كتاب الشهادة منها بالادمان ودرج على هذا
ابن شاس وابن الحاجب وبقربهما المعلم واشار في التوضيح الى وجه
الخلاف في اباحته ابتداء وقد روي عن جماعة انهم كانوا يلعبون
به وتاول قول مالك في المدونة انه اشار من النرد بقوله وعلمنا ما
قال هو اشر لانه يفتقر الى حساب وفكرة لا الى مثله في الحرمة لكن
قال المازري ظاهر المذهب ان النرد كالشطرنج نقله ابن عرفة والمنى صحيح